

مذكرة سياسات رقم 11  
**أوضاع الأمن الغذائي في سورية**

سميرة الزغبي

من المركز الوطني للسياسات الزراعية

آذار - 2006

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA



منظمة الأغذية  
والزراعة للأمم المتحدة



التعاون  
الإيطالي



وزارة الزراعة  
و الإصلاح الزراعي



## أوضاع الأمن الغذائي في سورية

بينت معظم التقديرات التي أجريت مؤخراً من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع الحكومة السورية أن 2.02 مليون فرداً في سوريا (11.4% من السكان) لا يحصلون على المتطلبات الأساسية الغذائية وغير الغذائية وأن غالبية الفقراء (61% منهم) يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون الزراعة كمصدر رئيسي لمعيشتهم . حيث يعتمد الاقتصاد السوري في معظمه على الزراعة والتي 70% منها زراعة بعلية متدنية الإنتاجية ومتذبذبة بين السنوات و لا تؤمن مصادر كافية للعيش . وتشكل مخاطر الطقس إلى جانب فترات الجفاف وتفتت الحيازات وتراجع خصوبة التربة عوائق أمام تطوير الزراعة . فمسألة الأمن الغذائي في سوريا هي مسألة مرتبطة إلى حد كبير بتدني الإنتاج الزراعي والاستخدام غير المستدام لموارد الأرض والمياه وغيرها من العوامل المؤدية بدورها إلى ترك الزراعة بحثاً عن مصادر أخرى للدخل . وإن ارتفاع معدلات النمو السكاني وازدياد عدد القادمين الجدد إلى سوق العمل مع عدم القدرة على تأمين فرص العمل بالإضافة إلى تأثير التغيرات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة كل هذا أدى إلى ارتفاع معدل البطالة من 6.8% في 1995 إلى 9.5% من إجمالي القوى العاملة في عام 2000 (هيئة تخطيط الدولة و برنامج الأمم المتحدة للتنمية ،حزيران 2003) وإلى 10.8% في عام 2004 (المكتب المركزي للإحصاء ، 2005).

### الأمن الغذائي

إن تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) للأمن الغذائي هو توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية-الاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية . فالأمن الغذائي يقتضي توفر الجوانب التالية :

- توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة .
- توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر .
- توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات الصحية المنتظمة ، الماء النظيف والشروط الصحية-الصحة العامة .

إن الهدف الأساسي للأمن الغذائي بحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) هو توفير الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية لحصول كافة البشر على الغذاء الكافي والضروري . ويجب تحقق هذا على الأصعدة الثلاث معاً: الأفراد ، الأسر والوطن/الإقليم . وبناء على هذا التعريف المتفق عليه دولياً فلأمن الغذائي ثلاثة أبعاد هي : الكفاية والاستمرارية

وإمكانية الحصول عليه . فالأمر يتطلب الحاجة ليس فقط لتأمين كميات كافية منه ولكن يتطلب أيضاً ضمان استمرار هذه الكميات وضمان وصولها إلى المحتاجين .

## انعدام الأمن الغذائي

يحدث انعدام الأمن الغذائي عندما يعاني الناس من نقص التغذية نتيجة عدم توفر الغذاء أو عدم التمكن من الحصول عليه . وهم الأشخاص الذين تكون مقادير وارداتهم الغذائية أقل من الاحتياجات الضرورية الدنيا من الحريات (الطاقة) وأولئك الأشخاص الذين تظهر عليهم أعراض فيزيائية بسبب نقص التغذية والطاقة الناجمين عن عدم كفاية وجباتهم الغذائية أو عدم توازنها أو عن عدم قدرة الجسم المرضية على الاستفادة من الغذاء . وانعدام الأمن الغذائي هو ظاهرة معقدة تعزى إلى مجموعة كبيرة من العوامل المختلفة من حيث الأهمية إقليمياً ودولياً ومجتمعياً وعلى مدى الزمن . يمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعات كبيرة هي : اجتماعية-اقتصادية وسياسات بيئية ، الأداء الاقتصادي العام ، إجراءات الرقابة ، والصحة العامة .

وقد قامت الأدبيات والدراسات المتوفرة حتى الآن بتقييم أوضاع الأمن الغذائي في سورية آخذة بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العامة كتوزيع الدخل وإنتاج الغذاء وعوامل متعلقة باستهلاك الأسرة وبالحالة الصحية للأفراد ومقادير وارداتهم الغذائية . فلإجابة على السؤال الرئيسي "هل هناك أمن غذائي في سورية؟" يجب البحث في الأبعاد الثلاثة السابقة :

### 1. إنتاج الغذاء بكميات كافية

لقد تمكنت سوريا بفضل نمو الإنتاج الزراعي السريع في العقود الأخيرة الماضية من تلبية الطلب المتزايد على الغذاء الناجم عن معدل النمو السكاني وارتفاع مستويات الدخل و من تلبية حاجة التوسع في قطاع الصناعات الغذائية . فقد تحقق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج للعديد من السلع الغذائية وفوائض في إنتاج بعضها الآخر مما سمح بتصديرها كالحبوب والخضروات والفواكه . بالإضافة إلى ذلك فقد ازداد متوسط المتاح لاستهلاك الفرد من السلع الغذائية الأساسية كالحبوب ، الخضار والفواكه ولحوم الدواجن خلال الخمس إلى ست سنوات الماضية . وقد ازداد نصيب الفرد الواحد من البروتين بنسبة 2.65 % بينما بقي نصيبه من الطاقة ومن الدسم ثابتاً تقريباً خلال الفترة المذكورة . ويحصل الفرد على أكبر جزء من الحريات ( 86.4% من إجمالي الطاقة المستهلكة اليومية) من المنتجات النباتية أما المنتجات الحيوانية فتمثل 13.6% من إجمالي الطاقة المستهلكة يومياً .

### 2. استمرارية توفر الغذاء بالكميات المتاحة

لقد أسهمت سياسات تحرير التجارة بعد منتصف الثمانينات في زيادة حجم التبادل في التجارة الزراعية في سورية . وارتفعت معدلات عوائد التصدير بشكل سريع لتمويل استيراد المنتجات الغذائية اللازمة لاستمرار تأمين الغذاء . وأهم السلع الغذائية استيراداً خلال السنوات القليلة الماضية هي السكر والرز ومنتجات الألبان بينما أهم السلع تصديراً تمثلت بالظن والأغنام والخضار وزيت الزيتون .

### 3. إمكانية الحصول على الغذاء

أكدت الدراسات التي تمت مراجعتها في هذه الورقة زيادة نسبة استهلاك الطاقة والبروتين من أصل حيواني وارتفاع إجمالي البروتين المستهلك في الإطار العام مما يعكس تأثير ارتفاع مستويات الدخل الفردي وتغير أنماط الاستهلاك . فقد ارتفعت الرواتب الشهرية في سورية في السنوات القليلة الماضية في القطاعين العام والخاص وقد تركز هذا الارتفاع في فئات الرواتب المنخفضة بهدف تقليل الفجوة بين أعلى الرواتب وأدناها وتحقيق المساواة في توزيع الدخل . وبما أن 63% من القوة العاملة تعمل على أساس الأجور فقد انعكس ارتفاع الدخل على حياتهم إلا أن حصة الفرد من البروتين الحيواني ارتفعت بمقدار طفيف لا يذكر (الفاو ، 2000) كما لم ينعكس ارتفاع الدخل على استهلاك الأسرة للسلع الرفاهية الأخرى .

### سوء التغذية

بحسب تقرير عام 2003 عن أهداف الألفية الثالثة في سورية فقد انخفضت معدلات الوفيات بين الأطفال وتحديداً الأطفال الرضع من 34.6 بالألف في عام 1993 إلى 18.1 بالألف في عام 2001 . وانخفض معدل الوفيات بين أطفال الفئة العمرية أقل من خمس سنوات من 41.1 بالألف في عام 1993 إلى النصف تقريباً في عام 2002 . وبالتالي ارتفع متوسط العمر المتوقع من 63 عام في بدايات التسعينات إلى 70 عام في عام 2001 .

وفي مجال الحالة الغذائية للأطفال فهناك حاجة إلى مزيد من البحث والعمل للتأكد من مدى انتشار وشدة حالات سوء التغذية في المناطق الريفية على مستوى الأسرة وما لديها من مصادر طبيعية وممتلكات . ويمكن استهداف فئات عمرية مختلفة من الأطفال ورصد أوضاعهم الغذائية كطريقة لتقييم التأثيرات طويلة الأجل للسياسات المؤسساتية والتقنية الفنية . وقد تبين أن تراجع نسبة النحافة بين الأطفال من 2.1% إلى 0.8% في الفترة المذكورة (1993-2001) إلا أن نسبة النحافة بين الأطفال من عشرة أشهر إلى 12 شهر وهي فترة الفطام كانت في المناطق الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية (4.1% و 3.6% على التوالي) في عام 2000 . وهي أعلى أيضاً عند الذكور منها عند الإناث (4.6% و 3.6% على التوالي) في نفس السنة. وهنا يمكن مواجهة التحديات عن طريق إطلاق حملات التوعية الصحية لأهمية الغذاء المتوازن ومكافحة سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال ومكافحة الأمراض المسببة للنحافة ونقص الوزن كالإسهالات وعدوى الالتهابات المعوية مع الاهتمام بصحة الأم وتوعيتها لأهمية الإرضاع الطبيعي وأهمية تلقيح الأطفال ضد الأمراض الخطيرة .

وبكلمة أخرى فقد أثبتت المؤشرات التي أوردتها الدراسات توفر الأمن الغذائي بشكل عام ولكن يبقى أمام سورية تحديات لتحقيق الأمن الغذائي في كثير من المناطق الريفية حيث لا تزال العديد من الأسر تعاني من النقص وعدم القدرة على الحصول على الغذاء . وتتخلص هذه التحديات بضرورة إجراء دراسات شاملة ومسوحات متخصصة لتحليل ظاهرة الفقر في سورية التي تركّز على كافة مظاهر ومؤشرات الفقر وتلك تحتاج إلى الكثير من الإمكانيات المادية والتقنيات الفنية . ومتابعة العمل على تحسين مستويات المعيشة للأسر ذات الدخل المحدود وتوزيع الدخل القومي بحيث يحقق العدالة الاجتماعية . متابعة الجهود في مجال تطوير المناطق الريفية والبادية وتوسيع شبكة البنى التحتية وتوفير الخدمات المدنية للسكان فيها .

## المقترحات

إن عملية تحليل قضايا الأمن الغذائي في سورية لم تشمل حتى الآن كافة المؤشرات الممكنة ولا تزال تنقصها الدراسات والمسوحات الشاملة المتخصصة للتركيز على كافة مظاهر وأشكال هذه الظاهرة . ولكن تبقى الدراسات السابقة التي أجريت حتى الآن حول الفقر والأمن الغذائي منطلقاً لكل الأبحاث المستقبلية سواء على مستوى القطر ككل أو في مناطق محددة مثل المناطق الريفية وهي الأماكن التي تتركز فيها نسب أعلى من الفقر وهي تعتبر من الخصائص الأساسية الجغرافية المميزة للفقر . حيث تشير أحدث الدراسات حول الفقر في سورية وهي الدراسة التي نفذها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ونشرت في عام 2005 إلى تركيز الفقر في المناطق الريفية في سورية وخاصة في شمال شرقي سورية حيث 11% من سكان الحضر و 18% من سكان الريف هم فقراء ويشكلون 58% من إجمالي الفقر في سورية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2005). لذلك يجب على أية سياسة توضع لخفض الفقر في سورية التركيز على تلك المناطق الريفية الأكثر فقراً وعلى الأسر ذات الدخل الأدنى واستثناء ذوي الدخل المرتفع من الدعم . وإن برامج مكافحة الفقر يجب أن تستهدف الفقراء في المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقر بالنسبة لغيرها من المحافظات ، وهي أرياف حلب والرقّة والسويداء بحسب الدراسة المشار إليها ، عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية في المناطق الريفية وتوفير الخدمات في تجمعات السكن العشوائي حول المدن الكبيرة حيث معظم سكان تلك التجمعات قدموا من الريف إلى المدينة أو مهاجرين (نتيجة عدم توفر فرص عمل لتوفير الدخل) ويعانون من نقص الخدمات الاجتماعية والمدنية ويعتمدون في معيشتهم على الوظائف المؤقتة والأعمال غير المضمونة . وكما ورد في تلك الدراسة فإن معظم هؤلاء السكان في حالة حرج مادي واجتماعي وخاصة الشباب العاطل عن العمل . وفي ضوء تلك الحقائق نجد أن الحلول المادية الجاهزة هي غير كافية لإلقاء الضوء على ظاهرة الفقر وعمقها في تلك المناطق وإنما يجب التركيز على مبدأ سبل العيش المستدامة المتضمنة عملية استقصاء معطيات السبل المعيشية واسعة المدى وكافية لتغطية كافة المجالات والقضايا المتعلقة بالمجتمع المحلي .